تأثير المجمع الصناعي العسكري الأمريكي ونفوذه في السياسة الخارجية الأمريكية

The Influence and Reluctance of the American Military–Industrial Complex in U.S. Foreign Policy

أ.جمال عبد الفتاح بدرية

طالب دكتوراه في الدراسات السياسية بجامعة طرابلس– لبنان

تاريخ استلام البحث: 03/01/2025

تاريخ تحكيم البحث: 26/02/2025

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وفهم مُحددات السياسة الخارجية الأمريكية، والتعرُّف على أبرز الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في السِّياسة الخارجية الأمريكية، وتوضيح مدى تأثير ونفوذ المجمع الصناعي العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، وتوصلت لعدة نتائج، منها: أن المجمع الصناعي العسكري الأمريكي لا يعمل فقط كقطاع اقتصادي، بل كمؤسسة مؤثرة تمتد جذورها في النظام السياسي، ويعد المجمع الصناعي العسكري الأمريكي إحدى أدوات رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، لما له من دور ضاغط على جميع مستويات الإدارة الأمريكية؛ وأن نفوذ المجمع الصناعي العسكري الأمريكي ينبع من قدرته على اختراق معظم مكونات النظام السياسي عن طريق الاستعانة بمنظمات اللوبي، إما عن طريق إنشائها، أو اختراق اللوبيات الموجودة مثل "اللوبي الصهيوني"؛ وساهم المجمع الصناعي العسكري الأمريكي في التأثير على صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ورسم وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تشكيل لوبي صناعي قوي يستطيع التحكم في النزاعات الدولية والإقليمية، والتأثير على اندلاع الحروب.

كلمات مفتاحية: المجمع الصناعي، الأمريكي، السياسة الخارجية

Abstract

The study aimed to identify the nature of the American military-industrial complex, understand the determinants of American foreign policy, identify the most prominent official and unofficial actors in American foreign policy, and clarify the extent of the influence and power of the military-industrial complex on American foreign policy. The study relied on the descriptive analytical approach and the inductive approach. The study reached several conclusions, including that the American military-industrial complex operates not only as an economic sector, but also as an influential institution with deep roots in the political system. The American military-industrial complex is one of the tools used to formulate and implement American foreign policy, due to its influence on all levels of the American administration. The influence of the American military-industrial complex stems from its ability to penetrate most components of the political system by using lobby organizations, either by establishing them or penetrating existing lobbies such as the "Zionist lobby." The American military-industrial complex has contributed to influencing decision-makers in the United States of America, and to formulating and implementing the goals of American foreign policy, by forming a powerful industrial lobby that can control international and regional conflicts and influence the outbreak of wars.

Keywords: Industrial Complex, American, Foreign Policy

المقدمة

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية أحد أهم فواعل الإدارة الأمريكية السياسية والاقتصادية أيضًا؛ لما لها من دورٍ ضاغطٍ على جميع مستويات الإدارة الأمريكية، التي تسعى إلى الانتشار العالمي من خلال تبنِّي مجموعة من المبادئ التي تعدُّ منطلقًا لسياستها الخارجية، ونابعةً من فلسفةِ وأيديولوجيةِ المجتمع الأمريكي وفقاً لمصالحها الاستراتيجية.

تعمل الولايات المتحدة على تَسْخير مجموعة كبيرة من الأدوات لخدمة سياستها الخارجية؛ كي تتمكَّن من إحداث التغيير المطلوب الذي يدعم نهجَها، وتحقيق الأهداف التي تسعى النُّخَب الحاكمة إليها، أو الحصول على نفوذ في الأنظمة الأجنبية. وتدور أدواتها حول مبدأ وسياسة العصا والجزرة؛ ومن هذه الأدوات: المجمع الصناعي العسكري، وهو أحد أبرز معالم القوة المُستخدمة في اتِّخاذ قرارات السياسة الخارجية، وتوسيع دائرة النُّفوذ السياسي، وإحدى أهم مؤسَّسات صُنع القرار في المؤسسات الأمريكية تجاه الدول؛ حيثُ يتحكَّم المجمع في مسيرة علاقات الولايات المتحدة الدولية، ورسم ملامح سياستها الخارجية في السِّلم والحرب، وإدارة الصِّراع على المصالح والنفوذ؛ وما يؤكِّد قوة المجمع الصناعي العسكري، وسلطته في اتخاذ القرارات، التقاريرُ التي تحدَّثت عن عدم تأثُّره بنتائج الانتخابات، أيًا كان الرَّئيس المُنْتَخب.

أولًا- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن دور "المجمع الصناعي العسكري الأمريكي" في صُنع القرارات السياسة الخارجية الأمريكية، ومدى مُساهمته في تنفيذ السياسة الأمريكية الخارجية، تطرح الدراسة التساؤل الرئيس: **ما تأثير المجمع الصناعي العسكري الأمريكي ونفوذه في السياسة الخارجية الأمريكية؟**

ثانيًا- تساؤلات الدراسة:

تنبثق عن التساؤل الرئيس، التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مفهوم المجمع الصناعي العسكري الأمريكي؟
2. ما مُحدِّدات السياسة الخارجية الأمريكية؟
3. من هم أبرز الفاعلين في السياسة الخارجية الأمريكية؟
4. ما مدى تأثير ونفوذ المجمع الصناعي العسكري في السياسية الخارجية الأمريكية؟

ثالثًا- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على ماهية المجمع الصناعي العسكري الأمريكي.
2. فهم مُحدِّدات السياسة الخارجية الأمريكية.
3. التعرُّف على أبرز الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في السِّياسة الخارجية الأمريكية.

4. توضيح مدى تأثير ونفوذ المجمع الصناعي العسكري في السياسية الخارجية الأمريكية.

رابعًا- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها:

1. تتناول أثر المجمع الصناعي العسكري الأمريكي في صُنع القرارات السياسية الخارجية الأمريكية، والذي يتميز بطبيعة معقَّدة ومركَّبة يتميز بها النظام السياسي الأمريكي.
2. الاستفادة من كيفية إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، لاسيَّما المتعلقة بالدول العربية.
3. إضافة للمكتبة العربية بدراسة حول دور المجمع الصناعي العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية.

خامسًا- فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة، وهي: يؤثر المجمع الصناعي العسكري بشكل مباشر على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الضغط على صانعي القرار.

سادساً- منهج الدراسة:

يعد منهج الدراسة من أهمِّ القواعد والمُرتكزات التي تقوم عليها أيَّة دراسةٍ علميةٍ صحيحةٍ؛ لذا اتَّبع الباحثُ في دراسته أكثر المناهج ملاءمة لمثل هذا النَّوع من الدراسات، وهي على النحو الآتي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** هو مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع، اعتمادًا على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها، ومعالجتها، وتحليليها تحليلًا كافيًا ودقيقًا، وتحديد المُتغيرات لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج عن الظواهر؛ ولقد استخدم الباحث هذا المنهج في وصف وتحليل دور المجمع الصناعي العسكري الأمريكي في السِّياسة الخارجية[1].
2. **المنهج الاستقرائي:** عبارة عن تلك الطريقة العملية الاستدلالية التصاعدية التي تعتمد على قاعدة تحليل (جزء-كل)، والتي يقوم بها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل[2]؛ وقد استخدم الباحث هذا المنهج في تحليل تأثير المجمع الصناعي العسكري في السياسة الأمريكية الخارجية.

[1] راندا عبد الحميد، بحث حول المنهج الوصفي التحليلي، موقع مقال، 2020.

[2] عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص143.

المبحث الأول: المجمع الصناعي العسكري الأمريكي.. تعريفه وطبيعة دوره

أولًا- تعريف المجمع الصناعي العسكري Military–Industrial Complex:

يتكون المجمع الصناعي العسكري الأمريكي من كبار العسكريين في المؤسسة العسكرية الأمريكية، وكبريات شركات صناعة السلاح؛ ويضمُّ التحالف كلًا من: وزارة الدفاع، وبعض جماعات المصالح في الكونغرس، وشركات صناعات الأسلحة، ومعاهد جامعية[3]، فهو يشكل قاعدة صناعية دفاعية يمكن أن تتجمع حولها المصالح الخاصة. أو هو تحالف بين الجهاز الحربي للدولة، وهو المؤسسة العسكرية مع المؤسسة السياسية، بما في ذلك السلطة التنفيذية، أو التشريعية، والشركات الصناعية التجارية لإنتاج النفط والأسلحة[4].

ويعرف أيضًا بأنه: تزاوج مصالح بين صُنَّاع الحرب وصُنَّاع المال، وجوهره وجود قاعدة صناعية دفاعية قوية تتمحور حولها مجموعة من المصالح الخاصة القابلة للانسجام، وتُحدَّد طبيعة المجمع من خلال درجة تأثير جماعات المصالح المختلفة، وروابطها المؤسسية؛ ويتضح التفاعل داخله من خلال أنَّ وزارة الدفاع تحدد للصناعيين ما يجب البحث فيه، وتطويره، وإنتاجه من صناعات، كما تحدد طبيعة هذه الأنشطة، وكيف يتم تحويلها[5].

ويمكن القول إنَّ المجمع الصناعي العسكري الأمريكي "Military–Industrial" Complex شبكة معقدة من المؤسسات والهياكل ذات المصالح، وترتكز في مجملها على تحقيق الأرباح في إطار نهج مؤسسي رأسمالي، وهو كتلة متماسكة من الصفوة المختارة في وزارة الدفاع والصناعة وغيرها، ويسعى دائمًا إلى حشد الدَّعم السياسي للإنفاق العسكري المستمر أو المتزايد من قبل الحكومة الوطنية[6].

---

[3]Barry Smart, military-industrial complexities, university research, and neoliberal economy: sociology, university of Portsmouth, 2016, p6.

[4]Dunne, Paul (2011). The Changing Military Industrial Complex, University of the West of England, Bristol and University of Cape Town, 2011, P4.

[5] Adrian Kuah, Re- Conceptualizing the Military- Industrial Complex: A General Systems Theory Approach, Nan yang Technological University, Singapore, 2005, p.3.

[6]ابتسام رمضاني، وصبرينة مخلوفي، دور المركب العسكري الصناعي الأمريكي في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية 2000م – 2010م، 2012م، ص10.

ثانيًا– نشأة المجمع الصناعي العسكري Military–Industrial Complex:

من المعلوم أنَّه لا يمكن دراسة أي ظاهرة بعيدًا عن الظروف التاريخية التي ظهرت خلالها وصاحبت تطورها، وكذلك الحال عند الحديث عن المجمع؛ فلقد ظهر أول استخدام لهذا المسمى في خطاب وداع الرئيس الأمريكي "دوايت إيزنهاور" الذي ألقاه في 17 يناير 1961م، وتحدث فيه عن التهديدات المحتملة، والنفوذ المتزايد للمجمع، وعبَّر عن خشيته من سعي المجمع إلى تعزيز السياسات التي قد لا تكون في مصلحة البلاد، مثل: المشاركة في سباق التسلُّح النووي؛ ما قد يقوِّض الديمقراطية الأمريكية، قائلًا:

"إنَّ اتحاد المؤسسة العسكرية الضخمة مع الصناعة الحربية الواسعة يشكِّل ظاهرةً جديدةً في التجربة الأمريكية، وإن تأثيرات هذا المجمع الصناعي العسكري الاقتصادية، والسياسية، وحتى الفكرية تُلْمَس في كل مدينة، وفي كل حكومة، وفي كل ولاية، وأية دائرة من دوائر الحكومة الفدرالية"[7].

وعلى الرغم من أنَّ "أيزنهاور" يُنسب إليه أول ظهور لمسمى "المجمع الصناعي"، إلى جانب أنَّ العديد من العلماء اعتبروه ظاهرة جديدة، إلَّا أن عناصر المجمع الصناعي العسكري Military–industrial complex" المحلي والدولي تسبق ذلك تاريخيًا؛ فمنذ الحرب العالمية الثانية (1939م – 1945م)، هيمنت صناعة العسكرة والسلاح على السياسة الخارجية للدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنَّها بقيت تحت السيطرة عن طريق الحدِّ من النفقات العسكرية وقت السلم، إلى أنْ توسَّعت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية تِجاه الخارج، فشيَّدت قوات بحرية عام 1880م، ومُدرعات ومعدَّات حربية حديثة؛ الأمر الذي تطلَّب تجميع فريق إنتاجٍ من القادة السياسيين، وضباط البحرية، والصناعيين، وقد استمر الفريق حتى بداية القرن الواحد والعشرين، حيث انبثقت عنه العديد من فرق الإنتاج العام والخاص التي تضمَّنت مجموعات من الشركات الصناعية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لها دور بالغ الأهمية في تطوير الطائرات فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكذلك تطوير مجال الفضاء في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[8].

ثالثًا– الشركات المكونة للمجمع الصناعي العسكري:

تُشير بعض الدراسات إلى أنَّ حوالي عشرين ألف شركةٍ رئيسةٍ للصناعات الحربية وبيع الأسلحة موجودة في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مائة وخمسين ألف شركة فرعية أخرى تتعامل جميعها مع وزارة الدفاع الأمريكية ودوائرها المختلفة، وتزودها بكل متطلباتها، انطلاقًا من أحذية الجنود، وصولًا إلى الصواريخ العابرة للقارات، وتحتكر (13) شركة ضخمة من هذه الشركات حوالي(6%) من إجمالي مبيعات الأسلحة في

[7] Barry Smart, op cit., p. 6.

[8] Rachel Weber, Military- Industrial Complex. https://www.britannica.com/topic/military-industrial-complex, 2016.

الولايات المتحدة؛ وتُعدُّ شركات (جنرال إلكتريك، ويونايتد تكنولوجي، وبوينغ ماكدونل دوغلاس (McDonnell Douglas)، ولوكهيد، وجنرال ديناميكس، روكويل إنترناشيونال (Rockwell International))، من أضخم الشركات الحربية، وقد ارتبطت ارتباطًا وثيقًا مع الدوائر العسكرية الرسمية، ومُؤسسات صنع القرار السياسي، وكل ما يتعلق بالأمن القومي[9].

وحتى عام 2019م، هيمنت الشركات الأمريكية على سوق الأسلحة العالمية، وهي متفوقة على الشركات الصينية والبريطانية، والروسية، والإيطالية، والفرنسية، وتقدَّمت كل من (لوكهيد مارتن– بوينغ – نورثروب غرومان – رايثيون – جنرال داينامكس) محتلة المراكز الخمس الأولى في العالم[10].

وفي مجال صناعة الطائرات العسكرية، نجد شركة (ماكدونل دوجلاس) التي تمَّ دمجها مع (بوينغ)، وتنتج الطائرات المقاتلة (F–15 ، F–18)، والطائرات العمودية الهجومية "أباتشي Apache"، كما أن شركة (رايثيون Raytheon) مسؤولة عن الجزء الكبير من تطوير الصواريخ الأمريكية وإنتاجها، ومنها الصواريخ جو – جو، طراز "سبافو" "spavo "، والصواريخ المضادة للطائرات "باتريوت"، ومنظومة "ثاد" وهي منظومة دفاع جوي مضادة للصواريخ يمكنها اعتراض الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وهو النظام الوحيد في الولايات المتحدة الأميركية المصمم لاعتراض الأهداف داخل وخارج الغلاف الجوي[11]، بالإضافة إلى شركة "بوينغ" التي أصبحت تسيطر على عدة منتوجات مدنية وعسكرية، فإلى جانب طائراتها المدنية واسعة الانتشار، أصبحت هذه الشركة مسؤولة أيضًا عن الطائرات العسكرية[12].

من خلال ما سبق؛ يتأكَّد أن ازدهار الصناعة العسكرية والفضاء في الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ نهاية الحرب الباردة حدثت مجموعة من الاندماجات في الصناعة العسكرية الأمريكية؛ ما أدَّى لميلاد مجموعةٍ من كُبريات الشَّركات ذات المبيعات الضخمة، وتجدُر الإشارة إلى أنَّ الصناعة العسكرية بالنسبة لهذه الشركات لا تقتصر على مبيعات الأسلحة، بل تتضمن أيضًا الخدمات العسكرية، والتي تشمل خدمات تقنية مثل: تكنولوجيا المعلومات، والصيانة، والإصلاح، والتجديد، والدعم العملياتي، وخدمات ذات صلة بعمل القوات

---

[9] أحمد صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية. بيروت: مركز باحث للدراسات، 2011، ص7.

[10] الجزيرة، تعرف على أكبر 25 شركة مصنّعة للأسلحة في العالم: موقع إلكتروني، 2020.

[11] مركز الجزيرة للدراسات، "ثاد" صائد صواريخ باليستية نشرته أمريكا في الشرق الأوسط. https://www.aljazeera.net/encyclopedia، 2024.

[12] سني أمين، نظرة عامة حول المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، https://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-1273.htm، 2008.

المسلحة، مثل: الاستخبار، والتدريب للشؤون اللوجستية، وإدارة المنشآت، وهي لا تشمل تقديم الخدمات المدنية في زمن السِّلم[13].

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة فيها

شهدت السياسة الخارجية عبر مراحل عصورها الكثير من التطوُّر، من حيث المفهوم والممارسة؛ فالسياسة الخارجية الأمريكية تتمتع بخطٍ مختلفٍ عن بقية الدول، من حيث النظريات والمفاهيم.

أولًا- تعريف السِّياسة الخارجية:

تعرَّف السياسة الخارجية بأنَّها ظاهرةٌ سياسيةٌ ذات بُعد تجريبي، متعلق بالواقع القائم؛ ما يعكس النوايا، والخُطط، والقرارات التي تتطلع الدولة لتحقيقها؛ خدمةً لأهدافها، كما أنَّ جوهر السياسة الخارجية يعني القُدرة والصلاحية على جعل الآخرين ينفذِّون ما تريده الإدارة الحاكمة[14] وهي برنامج العمل العلنيّ الذي يختاره الممثلون الرسميُّون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة؛ من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[15].

ويرى آخرون أنَّ السياسة الخارجية الأمريكية هي التفاعل مع الدول الأجنبية، وتحديد معايير التفاعل لمنظَّماتها، وشركاتها، ونظام مواطنيها، ولها أهداف مُعْلَنة، منها: بناء عالمٍ أكثر ديمقراطية وأمانًا للشعب الأمريكي والمجتمع الدولي، وضمان عدم انتشار التكنولوجيا والأجهزة النووية، وتعزيز التفاعل التجاري مع الدول الأجنبية، وحماية الأعمال التجارية الأمريكية في الخارج[16].

ثانيًا- الخلفية الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية:

ترتبط جميع السياسات الخارجية للدول على اختلاف أُطُرها المذهبية بأفكارٍ تشكِّل في الغالب خلفيةً توجِّه تحركاتها في المجال الدولي، وبالنسبة للولايات الأمريكية، فعلى مرِّ تاريخها ترسَّخ موقفين متناقضين تِجاه السِّياسة الخارجية، أولهما: انعزالي، والآخر: تدخُّلي؛ وفيما يأتي تفصيل ذلك:

1- الانعزالية:

---

[13] فريمان سام- بيرلو، انتاج الأسلحة. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص393.

[14] حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي. القاهرة: دار الموقف العربي، 1986م، ص45.

[15] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998م، ص10.

[16] U.S. Department of State. Alphabetical List of Bureaus and Offices https://web.archive.org/web/20200110210722/https://2009-2017.state.gov/r/pa/ei/rls/dos/1718.htm, 2016.

الانعزالية خيار يهدف إلى تقليل مدى المشاركة في المحيط الخارجي أو كيفية التفاعل معها على المستويات كافة، لا سيما المجالات السياسية والعسكرية، ولا يفهم بالانعزالية بمعناها المطلق الذي يشير إلى التقوقع التام بقطع أوجه الاتصال والتفاعل مع بقية وحدات النسق الدولي، بل يشار إليها بالانعزالية النسبية، أي بمعنى أن الدولة قد تقلل من انغماسها في التفاعلات السياسية الدولية إلى أدنى حد.[17] وقد نتجَ هذا التوجُّه في السياسة الخارجية الأمريكية لأسباب عدة، لعل أهمها: الانفصال الجغرافي، والخصائص الفكرية للشعب الأمريكي، إضافةً إلى الاكتفاء الذَّاتي الاقتصادي، وكذلك رفض الولايات المتحدة التدخُّل في الشؤون الخارجية، وتؤمن هذه المدرسة بالتفرُّد الأمريكي، وتطالب بضرورة تبنِّي الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة خارجية انعزالية، تُقلل من الارتباطات والالتزامات والتدخلات الأمريكية في الشؤون العالمية؛ لتخفيف الأعباء عليها، وترى أنَّ مهمة السياسة الخارجية حماية الداخل الأمريكي[18].

2- نزعة التدخُّل الخارجي:

استخدم بعض الباحثين مصطلحي "العالمية" و"الدولية"؛ للدلالة على النَّزعة التدخُّلية في السياسة الخارجية الأمريكية، وتدعو هذه النَّزعة إلى ضرورة الاندماج في المجتمع الدولي، والمشاركة في السياسة العالمية، وحجة أصحابها أنَّ أمةً مثل أمريكا، بما لها من قيم وقدرات ومصالح لا تستطيع أن تنحصر داخل حدودها، ويجب ألَّا تكتفي بالمشاركة في السياسة العامة العالمية فحسب، بل الحصول على الريادة العالمية [19].

وجدير بالذكر أنَّ أغلب الإدارات الأمريكية التي اتَّخذت من التوجُّه الانعزالي منهجًا لها في السياسة الخارجية، كانت تعتمد على الوسائل السياسية والدبلوماسية لتحقيق أهدافها، ونجدُ أنَّ الإدارات الجمهورية اتَّسمت بالتوجُّه التدخلي، بعكس الإدارات الديمقراطية التي كانت أكثر ميلًا للانعزال، والتركيز على الشؤون الداخلية على حساب الصعيد الخارجي، ولكن هذا لا يعني الابتعاد الكلي عن الشؤون الدولية، فالولايات المتحدة تبقى قوة عظمى، خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة؛ الأمر الذي يُحتِّم عليها لعب دور مهم في الشؤون الدولية؛ ما يدفعها للاعتماد على القوة بمختلف أشكالها، خاصةً العسكرية.

[17] أحمد النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص317.

[18] السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001م الإشكالية الفردية والإستراتيجية. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004م، ص29.

[19] ابتسام رمضاني، وصبرينة مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص20.

ثالثًا- العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

1. العامل العسكري:

للقوة العسكرية تأثير مباشر في تحقيق أهداف السياسة الخارجية خاصة في حالة تعرض حدودها للعدوان، وتستطيع الدول القادرة عسكرياً تحقيق أهداف السياسة الخارجية خاصة في حال تعرض حدودها للعدوان بشكل أفضل وأكثر فاعلية[20]، وتسعى الدولة دائماً إلى تنمية قوتها إلى أقصى حد ممكن وبكل الوسائل المتاحة، وتنطلق في سعيها لتحقيق هذا الهدف من رغبتها في أن تكون دائماً قوية، وأن تزيد من ضمان وجودها وحماية أمنها الوطني[21].

وفي الولايات المتحدة وبعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، تأكَّد أن القوة تعدُّ محددًا مهمًا للرؤية الأمريكية للعالم؛ فالمصالح الأمريكية لا تتحقَّق إلا بالقوة، وحتى القيم الأمريكية لا يمكن نشرها إلا بالقوة؛ فالهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة، هو الاستئثار بالعالم، والحيلولة دون صعود أيِّ منافسٍ محتملٍ، وإطلاق يد الآلة العسكرية والفكرية الأمريكية للدِّفاع عن مصالحها القومية، تطبيقًا لمبدأ الحرب الوقائية، وذلك من خلال الحكم على النيات المستقبلية للعدوِّ، في إطار عدم وجود أي تحرُّك له للاعتداء عليها، ويأتي ذلك خاصةً ضمن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الحيوية، بمنع تلك الدول التي لا تخدم مصالحها، وتبحث عن امتلاك الأسلحة النووية، وتهديد أمريكا أو حلفائها[22] .

وعليه؛ فإنَّ عامل استخدام القوَّة في السياسة الخارجية الأمريكية حقيقة ثابتة لا يمكن تغييرها، باعتبارها محركًا أساسيًا للسياسة الأمريكية.

2. العامل الاقتصادي:

يعدُّ العامل الاقتصادي من أهمِّ محدِّدات السياسة الخارجية، احتفظت الولايات المتحدة بمكانتها باعتبارها الاقتصاد الرائد في العالم، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2024 ما يقارب 28.78 تريليون دولار[23]، ولقد أدَّى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكُّك الاتحاد

---

[20] As Bojang, The Study of Foreign Policy in International Relations. Journal of Political Sciences and Public Affairs. Vol. 6. No. 4. 2018, P. 6.

[21] محمد أبو غنيم، دور المؤسسة الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين. رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى، فلسطين، 2013، ص25.

[22] مداني ليلة، البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد (4)، 2014، ص194.

[23] العربية. القوى الاقتصادية الكبرى لعام 2024.. أمريكا في المقدمة. https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories، 2024.

السوفيتي إلى توجُّه الولايات المتحدة الدائم نحو استخدام الآليات الاقتصادية، ومحاولة تدويلها، واستخدامها وفق مصالحها، وضمن اتجاهات التحفيز والعقوبات على حد سواء؛ إذ أصبحت العقوبات الاقتصادية نهجًا ثابتًا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ولم تكتفِ بموجبه بفرض عقوبات، وإنَّما ساعدتها قيادتها لحلف شمال الأطلسي في جرِّ بلدانه إلى تأييد إجراءاتها العقابية[24].

من خلال حث الآخرين على تلك الإجراءات، وعلاوة على ذلك؛ كانت واشنطن تستغلُّ نفوذها داخل المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتحديدًا صندوق النقد والبنك الدوليين في فرض ما يُمكن عدُّه عقوبات اقتصادية بشكلٍ غير مباشر، عن طريق التحكُّم في اتِّجاهات مَنْح قروض ومساعدات هذه الهيئات الدولية، ومن ذلك: العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على العراق في السادس من آب عام 1990م، أمَّا برامج التحفيز الاقتصادي؛ فظهرت بشكلٍ جليٍّ بعد الحرب العالمية الثانية على شكل برامج أمريكية سيادية، ومن موارد القطاع الخاص بشكلٍ موجَّهٍ باتساق مع أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وقائمة حدَّدتها الاستراتيجية، وبما يضمن تحقيق الأهداف المركزية لها[25].

3. العامل الديني:

يمثل الدين واحدًا من أهم المحاور في المجتمع الأمريكي، فعلى الرغم من أنَّ الدستور الأمريكي وتعديلاته يؤكِّدان على العلمانية، والفصل بين الدِّين والدولة؛ فإنَّ الدين كان وما زال يمثل عنصرًا أساسيًا من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي، وإنَّ استخدام الدين في الخطاب الأمريكي والسياسة الخارجية وظَّف لها شرعيةً من نوع آخر، ليست قانونية، بل شرعية أخلاقية قيمية نابعة من الدين المسيحي، ومنه وباسم الحضارة المسيحية سيطرت أمريكا على معظم مناطق العالم الحيوية، مثل استيلائها على النفط في الشرق الأوسط، وبالتالي التحكُّم في مصير القوى الكبرى والصغرى في النظام الدولي، ورغم هذه السيطرة الأمريكية الكونية باسم الدين، فإنها تواجه في الشَّرق الأوسط معضلة حقيقية تتمثَّل في التناقض بين الأقوال والأفعال[26].

بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2000م، نشرت الصحافة الامريكية أن تصريح جورج "بوش الابن" اشتمل في طيَّاته على تهديدٍ ووعيدٍ واضحٍ وصريحٍ ضدَّ ما أسماها قوى (الإرهاب) والظلام، وقد احتوت تهديداته على تقسيم العالم إلى معسكر خير، ومعسكر شر؛ وتحدَّث عن دور أمريكا الأخلاقي في تطهير البشرية من الطاغوت، والشَّر، وصرَّح في أكثر من مناسبة بأن الصراع هو صراع حضارات، وأن الحملة الأمريكية هي حرب صليبية، وستستمرُّ لوقت طويل. وقد قام بعض مستشاري بوش، وبعض الساسة المقربين منه بالتَّخفيف من حدَّة اللَّهجة التي تحدث بها بوش تجاه العالم، خصوصًا تلك المتعلقة بكون حربه صليبية، وأنَّ ما ورد

[24] جاسم مصحب، العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية، العراق: جامعة بغداد. مجلة دراسات دولية، العدد (64-65)، 2016م، ص7.

[25] جاسم مصحب، مرجع سبق ذكره، ص240.

[26] رياض حمدوش، دور العامل الديني في السياسة الخارجية للقوى الكبرى، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية. العدد (33)، 2010م، ص131.

على لسان "بوش" لا يتعدَّى كونه زلَّة لسان؛ ويخالف الكاتب الصحفي "جيمس كارول" هذه المواقف، ويصرُّ على أنَّ الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق هي حرب صليبية حقيقية، وليست زَلَّة لسان كما يحاول بعض الباحثين والسياسيين تصويرها، ويرى أنَّ "جورج بوش" قد رأى دوره في قيادة الأمة والعالم كله، من خلال تصريحاته بأنَّها حرب صليبية، وأنَّها صراع حضارات، وهو بذلك يعيد إلى الأذهان التعبير الذي تحدَّث عنه والده "جورج بوش الأب" عن نظامٍ عالميٍّ جديدٍ تكون فيه السيادة لأمريكا، وذلك أثناء استعداده لشنِّ الحرب على العراق عام 1990م[27].

لقد ساهم الإعلام الغربي بدوره الأساس والفاعل في معاضدة القادة والسياسيين، فتحالف معهم في تشويه صورة الإسلام، وحركاته، ومبادئه، وقِيَمِه، بتقديمها إلى المجتمعات الغربية في أقبح صور الراديكالية والوحشية، والتخلُّف، والعنف؛ حيثُ غذَّى الإعلامُ الغربيُّ الرأيَ العامَّ في الغرب بصور وقصص وروايات عن الإسلام والمسلمين، أصبحت أشد من الكوابيس ضغطًا على عقل وقلب وفكر المواطن الغربي، ومهَّد كل ذلك أمام السياسيين عبر مهمة التلاعب بالرأي العام الغربي وتوجيهه، وحشده خلف هذه السياسات الخاطئة في التعامل مع الإسلام والمسلمين[28]؛ أضفْ إلى ذلك ما قام به الصهاينة من تشويهٍ مستمرٍ لصورة العرب والمسلمين لدى الرأي العام الغربي، وتضخيم متواصل لخطر الإسلام عمومًا، وخطر الإسلام الأصولي خصوصًا، على أساس أنَّه البديل الحالي عن الخطر الشيوعي السوفياتي، الذي انحسر عن كاهل الغرب في الآونة الأخيرة، فقد كان التركيز على الأصولي في مجال السياسة الخارجية الأمريكية[29]، ومعلومٌ أنَّ الصهاينة يُدركون الخطر الحقيقي الذي يهدد كيانهم من ظهور تيار إسلامي قوي في الدول العربية، ونجدُ مشاعر مماثلة تساور العديد من المسيحيين الأصوليين في أمريكا، فهم يعتقدون أنَّ بقاء (إسرائيل) قوية جزء من مخطط الله، ويعتبرون المسلمين تهديدًا لهذا المخطط، ولهذا يرى هؤلاء أن عليهم مواصلة معاداة المسلمين؛ لأنَّ (إسرائيل) ما تزال في حالة تأهُّبٍ عسكريٍّ لمواجهة الدول الإسلامية المجاورة[30].

4. العامل التكنولوجي:

في ظلِّ التغيُّرات التكنولوجية، وخاصة ثورة المعلومات وتدفقها؛ أصبح العامل التكنولوجي أحد العوامل والمتغيرات الأساسية لدى الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، وبالتالي الاعتماد على أسُس الثورة المعلوماتية لإجراء تغيُّرات بين الحين والآخر على إستراتيجيتها، ومع ظهور دبلوماسية الأقمار الصناعية؛

---

[27] موسى الغول، تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جورج بوش تجاه منطقة الشرق الأوسط. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2011م، ص156.

[28] يوسف الطويل، حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى. بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2014م، ص70.

[29] شفيق مقار، المسيحية والتوراة: بحث في الجذور الدينية لصراع الشرق الأوسط. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1992م، ص417.

[30] يوسف الطويل، مرجع سبق ذكره، ص73.

عملت الولايات المتحدة على إعطاء مجلس الأمن القومي الأمريكي مهمةَ رَفْدِ السلطة التنفيذية بالمعلومات، وهو مركز التخطيط الإستراتيجي، والمُشرف على المؤسسات الأمنية والاستخباراتية الفاعلة في سياستها الخارجية، وبالتَّالي؛ أصبحت التكنو معلوماتية مسألةً مركزيةً في اللعبة العالمية اليوم؛ إذ إنها تعني توسيع الأفق الزمني لحجم العمليات ونوع المعلومات، وتوظيفها لخوض مباراة الغد، وتحقيق الطموحات الاستراتيجية[31].

المبحث الثالث: الفاعلون الرسميون وغير الرسميين في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

ينصُّ الدُّستور الأمريكي المادة الأولى الفقرة الثانية على وجود ثلاث سلطات تحت مظلَّة النظام السياسي، وهي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والقضائية؛ وهي الأجهزة الرسمية المعنية بعملية صُنع القرار السياسي الخارجي. هذه الهيئات التي وضعت معطيات السياسة الخارجية، وحدَّدت ملامحها؛ ليتم اعتمادها، وانتهاجها، وترجمتها إلى مجموعة من البرامج والتوجُّهات التي عملت المؤسسات المسؤولة على تنفيذها؛ لتظهر في شكلها النهائي كأداءٍ سلوكيٍّ موجَّهٍ نحو العالم.

أولًا- الفاعلون الرَّسميون المُساهمون في صنع السياسة الخارجية:

1- السلطة التشريعية (الكونغرس):

تنصُّ المادة الأولى الفقرة الرابعة من دستور الولايات المتحدة على أنَّ جميع السلطات التشريعية تُناط بكونغرس الولايات المتحدة، الذي يتألَّف من مجلس الشيوخ، ومجلس النواب؛ ويتميز الكونغرس بمجموعة من الخصائص تجعله يختلف عن غيره من برلمانات العالم، وأهمها[32]:

- عرقلة دور الحكومة الفدرالية عبر مختلف الحواجز والرقابة، بحيث لا تستطيع الانفراد بالقرار.
- طبيعة الأحزاب السياسية جعلها تضمُّ عشرات القوى والمحاور.
- التجديد الدائم لمجلس الشيوخ، ومجلس النواب، وهو راجع لطبيعة النظام الانتخابي، وبالتالي إمكانية تبادل السيطرة على المجلسين ما بين الجمهوريين والديمقراطيين، ويُنظر لذلك التجديد الذي يتمُّ عبر انتخابات التجديد النصفي بأنَّه استفتاءٌ على دور المؤسَّسة الرئاسية، كما أنها تحدد طبيعة العلاقة مع الرئيس، فأحيانًا تتميز بالتوتر والاضطراب، وأحيانًا أخرى بالانسجام.
- خضوع الكونغرس لمصالح القوى المؤثِّرة كجماعات الضغط.

يعطي النظام السياسي الأمريكي السلطة التشريعية دوراً واقعياً أكبر في صنع السياسة الخارجية، فهذا النظام يقوم على أساس الفصل المرن بين السلطتين، ومبدأ الموازنة والمراقبة، ومن ثم؛ فإن السلطة التشريعية

---

[31] رنا خلف، المقوم التكنولوجي وأثره في السياسة الأمريكية، العراق: جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية. العدد (50)، 2015م، ص234.

[32] سعد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص49.

تتمتع باختصاصات مستقلة في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالكونغرس الأمريكي يتمتع بحق إعلان الحرب وإعداد القوات المسلحة، وسلطة التصديق على المعاهدات، والموافقة على ترشيحات السلطة التنفيذية للتعيين في المناصب الدبلوماسية، وسلطة تنظيم التجارة الخارجية والدفاع، هذا بالإضافة إلى اختصاصاته في ميدان قدرة الرئيس على إرسال القوات المسلحة إلى الخارج أو غيرها من الاختصاصات[33].

2- السلطة التنفيذية:

إحدى السلطات الثلاث التي نص عليها الدستور، وتتركز السلطة في يد الرئيس الأمريكي المنتخب، وبصفته رئيسا للوزراء، مما يعني أنه يقوم بدور رئيس السلطة التنفيذية للحكومة الاتحادية الى جانب اعتباره القائد العام الأعلى للقوات المسلحة.

وتعد مؤسسة الرئاسة عماد السلطة التنفيذية، حيث تتركز السلطة بيد الرئيس، ويستمد الرئيس سلطته من الشعب، وهو ما يجعله يتمتع بالقوة حسب نص المادة الثانية من الدستور الأمريكي.

وتمثل مؤسسة الرئاسة الجهة الرسمية الأولى المعنية بصورةٍ مباشرةٍ في عملية صنع وإدارة الإستراتيجية في الولايات المتحدة، لدرجة أنَّ الفكر الأمريكي أصبح ينظر للسياسات الأمريكية بأنها سياسات رئاسية، ويرجع ذلك للدور الحاسم الذي يضطلع به الرئيس طبقًا للدستور الذي منحه صلاحيات، ودورًا كبيرًا في صُنع السياسة الأمريكية على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فالرئيس هو ممثل الشعب كما أنه المسؤول عن اختيار الوزراء والمسؤولين الحكوميين، بالإضافة إلى صلاحيات أخرى تتمثل في إعلان الحرب والطوارئ وحماية الاقتصاد القومي، كما له الحقُّ في عقد المفاوضات، والتوقيع على الاتفاقيات، وتحديد المسائل الكبرى في السِّلم والحرب طبقًا لصلاحياته التي منحها له الدستور[34]، إضافة الى صلاحياته في إدارة الشؤون الخارجية، وفي تعيين السُّفراء، والوزراء المفوَّضين، والقناصل، بعد موافقة مجلس الشيوخ، كما له الحق في الاتصال مباشرة ورسميًا مع وزراء الخارجية بالحكومات الأجنبية، ويتكفل مع وزارة الخارجية بترتيب حماية الرعايا الأمريكيين في الخارج، ونفس الشيء بالنسبة للرعايا الأجانب في الولايات المتحدة، كما له الحق في الاعتراف بأيَّة أمةٍ جديدةٍ، أو حكومةٍ جديدةٍ، أو رفض الاعتراف بها، وله الحق في إرسال الجيش الأمريكي لأيّ بلدٍ في العالم، وصياغة المُعاهدات، وإبرام الاتفاقيات (الدستور الأمريكي المادة الثانية، الفقرة الأولى والثانية).

3- السلطة القضائية:

تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة، وبمحاكم أدنى درجة، كما يرتئي الكونغرس، وينشِئه من حينٍ لآخر (الدستور الأمريكي، المادة الثالثة، الفقرة الأولى)، وتلعب السلطة القضائية

[33] ياسين العيثاوي، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص139.

[34] سعد شلبي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013م، ص55.

دوراً غير مباشر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، ويتمثل هذا الدور في سلطة القضاء في إبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس أنها مخالفة للدستور[35]، ولها حقُّ النَّظر في القضايا التي تتعلق بالسُّفراء، والوزراء المفوضين الآخرين، والقناصل في الدول الأخرى[36].

ثانيًا- الفاعلون غير الرسميين في صنع السياسة الخارجية:

يلعب الفاعلون غير الرسميين دورًا مهمًا في صُنع السياسة الخارجية الأمريكية، والذي يفوق في كثير من الأحيان دور الجهات الرَّسمية المعنية بصُنع السياسة الخارجية، ويعود هذا إلى الضغوط الكبيرة التي تُمارسها هذه الجهات غير الرسمية على صُنَّاع القرار؛ لتحقيق مطالبها، ورسم السياسة بما يخدم مصالحها؛ فطبيعة النظام السياسي الأمريكي تجعل من الإسهام والمشاركة في صنع السياسة الخارجية أكثر اتساعًا؛ لتشمل مجموعة من الفاعلين غير الرسميين.

1- الأحزاب السياسية:

توجد في الولايات المتحدة عدة أحزاب، وأهمهما حزبان رئيسان متنافسان، هما: الحزب الجمهوري، وأغلب أعضائه من رجال الأعمال؛ والحزب الديمقراطي، الذي يضمُّ الكثير من المثقَّفين، والفلاحين، والعمال، وذوي الدَّخل المحدود، وسياسته أكثر اعتدالًا وانفتاحًا من الحزب الجمهوري، بالإضافة لأحزاب صغيرة أخرى، ولكن فعاليتها تبقى محدودةً. وتعدُّ الأحزاب السياسية في الولايات غالبًا غير مهتمة بالشؤون الخارجية، كما أنَّ مُعظم الأمريكيين لا يدفعون باتجاه السياسة الخارجية، فالانتخابات تُقَرَّر بشكل أساسي حول القضايا الداخلية، غير أن قضايا الأمن القومي والمصالح الأمريكية العليا فهي مسألة مشتركة بين الحزبين، ولكن تبقى مسألة مبادئ كل حزب متميزة في السياسة الخارجية، وإدارة الشؤون الدولية، مع التأكيد على أن دورها في السياسة الخارجية عمومًا يبقى محدودًا[37].

2- مراكز الفكر والرأي (Think-Tanks):

هي تنظيمات مستقلة نسبيًا، وتقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلَّة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكلٍ عامٍ، وتقديم النصيحة لصُنَّاع القرار بشكلٍ خاصٍ، ومن المهم عند دراسة تاريخ هذه المؤسسات ودورها في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، الإشارة إلى التنوع الهائل للمجتمع الأمريكي، والذي أثَّر على تكوين هذه المؤسسات، وإلى اللَّامركزية في النظام السياسي الأمريكي التي ساهمت في انتشارها، بالإضافة إلى الضخِّ الكبير للأموال في المؤسسات الخيرية التي تحولت إلى مراكز فكرية فيما بعد[38].

---

[35] ياسين العيثاوي، مرجع سبق ذكره، ص140.

[36] ابتسام رمضاني، وصبرينة مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص125.

[37] محمود شرقي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق: 1990م – 2009م، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007م، ص29.

[38] حنان رزايقة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما: 2008م – 2016م، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2018، ص126.

بدايةً من القرن العشرين، أصبح هناك أكثر من 1200 مؤسسة للفكر والرأي، تهتم بقضايا السياسة الأمريكية، وتُهيمن عليها؛ وقد شكلت مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع، ومصادر وطرق التمويل، والمواقع التي تشغلها، ويعود تاريخ انتشار هذه المؤسسات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حاجة صانعي السياسة الخارجية الأمريكية للنصائح المستقلة، ولمساعدتهم في تطوير سياسة الأمن القومي، كما يأتي[39]:

- توليد أفكار وخيارات مُبتكرة في السياسة الخارجية، فهي تحمل طابع الابتكار والإبداع، والابتعاد عن النمطية، كما أنها تلتزم بالمحافظة على النظرة الواقعية للأمور، مع إيجاد آفاق مستقبلية بعيدة، وتقدِّم المشورة لمُرَشَّحي الرئاسة حول عدد من القضايا الداخلية والخارجية.
- تأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في وظائف مهمة داخل الحكومة.
- توفير مكان للنقاش على مستوى رفيع، حيث تلعب مؤسسات الفكر والرأي دورًا في التوصُّل إلى تفاهم مشترك، إنْ لم يكن هناك إجماع حول خيارات السياسة الخارجية، وتقوم بشرح السياسات الجديدة.
- تثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم، فهي تساعد في إثراء الثقافة المدنية الأمريكية عن طريق تعريف المواطن الأمريكي بطبيعة العالم الذي يعيش فيه.
- وسيلة مُكمِّلة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات.

3- جماعات الضغط والمصالح:

يمكن تعريف جماعات الضغط بأنها تنظيمٌ قائمٌ للدفاع على مصالح معينة، وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطًا على السُلطات العامة؛ بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة[40].

ومن أبرز الجماعات المؤثرة على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية ما يأتي:

أ- اللوبي النفطي:

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية صدارة الاستهلاك العالمي للنفط، فهي تمثل أكثر من خُمْس إجمالي الاستهلاك العالمي؛ ما جعل النفط يحتل مكانةً مهمةً في السياسة الأمريكية، ويعدُّ الاتحاد النفطي، أو ما يطلق عليه تسمية (الكارتل)[(41)]، من أهم القوى الضاغطة التي تمارس نشاطًا سياسيًا في الدول، وخاصةً

---

[39] بسمة نامق، مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي، العراق: جامعة القادسية، 2009، ص139-140.

[40] محمود شرقي، مرجع سبق ذكره، ص243.

[41] الكارتل: هو اتحاد عدد من الشركات، وقد تكون هذه الشركات كثيرة العدد، صغيرة الحجم في تنظيم احتكاري للبيع، وفي ظل هذا النظام تكون لكل شركة السيطرة الكاملة على عمليات إنتاجها، ولكن يتولى الكارتل تحديد أثمان البيع، وأحيانًا كمية السلع المسموح ببيعها لكل شركة.

الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أكبر أربع شركات نفطٍ مكوِّنة لهذا الاتحاد، والمتمثلة في شركة "إكسون موبيل"، و"شيفرون"، و"تكساسو"، و"غولف". فمعظم هذه الشركات نشأت في أعقاب حلِّ شركة "ستاندرد أويل" عام 1911م[42].

وقد شكَّلت هذه الشركات النفطية لوبي ضغط على السياسة الخارجية الأمريكية، ولم تكن السياسة التي اتَّبعتها الولايات المتحدة تجاه أقطار النفط بعد الحرب العالمية الثانية قاصرةً على نصف الكرة الغربي، بل يمكن ملاحظتها في مناطق أخرى، حيث تختلط مصالح شركات النفط الأمريكية مع مصالح حكومة الولايات المتحدة وسياستها الإستراتيجية؛ ففي الشَّرق الأوسط بدأت أهمية المنطقة تزداد كمنتجةٍ للنفط الخام منذُ الخمسينيات، ومن خلال شركات نفط أمريكية، ولم يكنْ من الصعب فهم محاولات الولايات المتحدة للهيمنة السياسية على المنطقة[43].

ومن الأمثلة على تأثير اللوبي النفطي على السياسة الخارجية الأمريكية، نذكر "آلن دلاس" الدبلوماسي الأمريكي الشهير، ورئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA في عهد الرئيس "إيزنهاور"، الذي كان يعمل محاميًا لشركات لدى مؤسسة "سولفيان وكرمويل"، وهي هيئة استشارية بارزة تعمل لمصالح الصناعة النفطية في نيويورك، وقد عمل على الإطاحة بحكومة (مصدق في إيران)؛ فكسب للشركات النفطية حصةً في حقول النفط الغنية في إيران. كما نذكر أيضًا "ماكس ثورنبيرغ" الذي دخل وزارة الخارجية الأمريكية عام 1941م مستشارًا نفطيًا قادمًا من شركة نفط البحرين، وقد عمل هذا الشخص بصورةٍ مستقلةٍ عن رؤسائه في الوزارة؛ إذ استمرَّ في استلام راتبه من تلك الشركة التي كان يبلِّغها بكل ما يدور في الاجتماعات الخاصة التي تقوم بها الحكومة لمناقشة قضايا الطاقة[44].

لقد اتَّضح تأثير اللوبي النفطي على السياسة الخارجية الأمريكية في حربي احتلال أفغانستان 2001م، والعراق 2003م؛ إذ دفع اللوبي النفطي – وبعد صدور التقارير النفطية عن حجم الاحتياطي النفطي الكبير في حقول آسيا الوسطى وبحر قزوين – الإدارةَ الأمريكيةَ إلى إعلان الحرب على أفغانستان؛ لضمان التواجد العسكري المباشر بالقرب من حقول آسيا الوسطى، وبحر قزوين. وممَّا يدل على أهمية النفط العراقي ما جاء في تصريح "كينيث دير"، المدير التنفيذي بشركة شيفرون الأمريكية، حيثُ قال: "إن العراق يمتلك احتياطات هائلة من النفط، وأتمنَّى أن يكون لشركة شيفرون حرية الولوج لهذا البلد، والاستفادة من ثرواته النفطية"[45].

---

[42] محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1982، ص104.

[43] محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص37.

[44] سلمان حسين. (2009م)، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي. مجلة المستنصرية العربية والدولية. العدد (27)، 2009م، ص92-93.

[45] موسى الغول، مرجع سبق ذكره، ص122.

ب-اللوبي الصهيوني:

هو تحالف من مجموعات أو أفراد يهودية يبذلون جهودًا لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية والتأثير فيها، وتعود جذور اللوبي إلى الولايات المتحدة لعام 1941م ، ووفقًا لبعض المصادر فإنَّ الأجندة الأساسية لمعظم منظمات "اللوبي الصهيوني" في الولايات المتحدة هي جمع الإعانات المالية والذخيرة (لإسرائيل)، وتسعى لتقديم الدَّعم المالي، والتأثير على تصرُّفات البيت الأبيض، والرَّأي العام من خلال الأكاديميين، وتنظيم وسائل الإعلام؛ ففي عام 2000م، قال أحد المسؤولين الأمريكيين في اتفاقية "كامب ديفيد": "في كثير من الأحيان، نحن نعمل كمُحامٍ (لإسرائيل)"[46].

لا يمكن تجاهل دور "اللوبي الصهيوني" في السياسة الخارجية الأمريكية، فهو يملك نفوذًا في مجال الصحافة، ووسائل الإعلام المختلفة، والتجارة، والمصارف، والأهم من ذلك كله صُنع القرارات لصالح (إسرائيل)، ويمثل تحالفًا أو ائتلافًا واسعًا من الأفراد والمنظمات الذين يعملون بنشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في الاتجاه المؤيد (لإسرائيل)؛ واستخدام مصطلح اللوبي هنا لا يعني أنه حركة موحَّدة ذات قيادة مركزية، أو أن الأفراد في داخلها لا يختلفون على قضايا معينة، حيثُ يتألف هذا اللوبي أساسًا من اليهود الأمريكيين الذين يعملون على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لخدمة مصالح (إسرائيل)[47].

وعلى سبيل المثال، نجدُ أنَّ جماعات الضغط الصهيونية لها النفوذ القوي على صحيفة نيويورك تايمز، وعن طريقها استطاعت تعبئة الرأي العام، وبالتالي؛ التأثير على صانعي القرارات لمصالح هذه القوى، إضافةً لذلك أنَّها استطاعت بسيطرتها على المؤسسات الاقتصادية، أنْ تتحكم في الحملات الانتخابية في الكونغرس والرئاسة، وفي الانتخابات على مستوى الولايات المتحدة، ويلتزم المنتخبون بالخضوع لتأثير هذه القوى، أو يواجهون احتمال فقدان المناصب السياسية التي يتولَّونها في انتخابات لاحقة[48].

يقول "بول فندلي" في كتابه (من يجرؤ على الكلام: الشعب والمؤسسات في مواجهة "اللوبي الصهيوني"): "إنَّ أيَّ إنسان ينتقد سياسة (إسرائيل) عليه أن يتوقَّع عمليات انتقام موجعة لا تنتهي، وحتى فقدان سُبُل معيشته بوساطة ضغوط "اللوبي الصهيوني"، والرئيس نفسه يخاف منه، والكونغرس يخضع لكل مطالبه،

---

[46] Omar Abu Arquob. The engineering of consent: analysis of the Israel lobby's facebook discourse in the U S: north Cyprus, Eastern Mediterranean University, 2019, p30.

[47] جون ميرشايمر، وستيفن والت، "اللوبي الإسرائيلي" والسياسة الخارجية الأمريكية. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (17)، العدد (66)، 2006م، ص9.

[48] أحمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص318.

وتحرص أعرق الجامعات على إبعاد كلِّ ما يتعارض معه في برامجها، وتسلُّم وسائل الإعلام، كما يخضع القادة والعسكريون لضغوطه"[49].

ومثال ذلك ما نُشر في صحيفة النيويورك تايمز عام 2002م، حيثُ يتحدث "دوغلاس برنكلي" في مقال "خارج الحلقة"، ويقول: "لورنس كابلان" قال إنَّ البنتاغون بادَرَ بعد إقدام "بروس ريدل"؛ خبير الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، على ترك وظيفته مع نهاية عام 2001م، إلى تجميد تعيين خلَف "ريدل" المرشح؛ خبيرة الشرق الأوسط، "ألينا رومانوفسكي"، التي يشك موظفو البنتاغون بعدم كفاية دعمها (للدولة اليهودية)، وما لبث المنصب أن شغله "إليوت أبرامز"، أحد مؤيدي (إسرائيل)، وبهذا الخصوص قال "ناتان غوتمان": "إنها نعمة حقيقية هبطت على (الحكومة الإسرائيلية) من السماء"، ومثال آخر على ذلك، حين أقدم مرشح 2004م الرئاسي "هوارد دين" على دعوة الولايات المتحدة إلى الاضطلاع بـ "دور أكثر توازنًا" في الصراع العربي – الإسرائيلي، حيثُ سارَعَ السيناتور "جوزيف ليبرمن" إلى اتهامه ببيع (إسرائيل) بثمنٍ بخسٍ، والقول إنَّ تصريحه كان "غير مسؤول"[50].

ج- وسائل الإعلام الأمريكية:

تُمثل وسائلُ الإعلام القنواتِ التي يستخدمها صنَّاع القرار لشرح سياساتهم، وإقناع الرأي العام بها؛ لذلك؛ فهي تلعب دورًا مؤثرًا في عملية صُنْع السياسة الخارجية، وتستخدم وسائل الإعلام من طرف الأحزاب، وجماعات الضغط للتأثير في الرأي العام؛ لكي يؤثر بدوره على صُنَّاع السياسة الخارجية الأمريكية، كما أنَّها توفر البيانات، والمعلومات، والأفكار، والصُّور المختلفة التي تشكل رؤية صُنَّاع القرار للعالم الخارجي، ولدور الولايات المتحدة فيه، وتلعب دورًا حيويًا في التأثير على السياسات والقرارات، وكذلك تساعد على حلِّ مسائل السياسة الخارجية؛ فوسائل الإعلام ليست فقط المصدر الرئيس لنقل المعلومة لصُنَّاع القرار، ولكنها أيضًا تعدُّ أسرع وسيلة لنشر المعلومات في جميع أنحاء العالم، فهي تقوم بدور المراقب على مختلف القرارات المُتَّخذة، وتؤثر وسائل الإعلام على السياسة الخارجية الأمريكية من خلال العمل على تعبئة الرأي العام، الذي يقوم بدوره بالتأثير والضَّغط على صُنَّاع القرار لتلبية مطالبهم[51].

تقوم فلسفة الإعلام الأمريكي –على صعيد نشاطه الخارجي– على عنصرين أساسيين، هما [52]:

---

[49] أحمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص467.

[50] خليل أندراوس، "اللوبي الصهيوني" وسياسات الولايات المتحدة الخارجية. جريدة الاتحاد. http://alittihad44.com/mulhaq/، 2021م.

[51] حنان رزايقة، مرجع سبق ذكره، ص146.

[52] سلافة الزغبي، فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية. الباحث الإعلامي. العدد (8)، 2010م، ص130.

- تقديم الدولة الأمريكية أمام الرأي العام الخارجي على أنها لا تمثل (نشازًا)، ولا تخرج عن القواعد المتداولة في السلوك الدولي، وتأكيد السلوك السلمي، والتواضع القيادي، وعرض التقاليد الداخلية على أنَّها نموذج التقدم والديمقراطية.
- خلق الهيئة الدولية: بمعنى ترسيخ القناعة في الإطار الدولي بأنَّ الولايات المتحدة تمثل الاستقرار والتنافس في التعامل السياسي الذي تكمن خلفه قيادة (ديمقراطية) ترفع من مستوى المعاهدات.

إنَّ أكبر تأثير للإعلام على السياسة الخارجية يأتي من قُدرته على تشجيع أو منع التأييد الشعبي لسياسة الرئيس، وهذا ما أكَّدته حرب فيتنام، حيث ضعف التأييد الشعبي لهذه الحرب، بعدما عرضت شاشات التلفزيون نسف قوات المُشاة البحرية الأمريكية للقوى الفيتنامية، والمذابح الجماعية التي وقعت في حق المدنيين الفيتناميين على أيدي القوات الأمريكية[53].

كما نجدُ أنَّ الإعلام كان مسانِدًا للرئيس "بوش الابن" أثناء انتهاجه لاستراتيجية الحرب على (الإرهاب) بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، فبمجرَّد بَدْءِ العمليات العسكرية في أفغانستان، قامت وزارة الدفاع بعقد صفقةٍ بملايين الدولارات، اشترت بمقتضاها حقَّ نشر كلِّ الصُّور التي يلتقطها قمر صناعي مدني يسمى "إيكونوس" الذي كان يستطيع إعطاء صورةٍ لما يحدث في أفغانستان، بما في ذلك جُثث الضحايا والمدنيين[54].0

كما وَظَّفت الولايات المتحدة وسائل الإعلام الامريكية في حربها على العراق؛ من أجل التأثير على الحالة النَّفسية للعراقيين، ودفعهم إلى عدم معارضة الحرب الأمريكية، وكذلك من أجلِ كسب تأييد الرأي العام الأمريكي لهذه الحرب، فعمدت وزارة الدفاع الأمريكية إلى التحكُّم في وسائل الإعلام بطرق مختلفة، ومنها تسريب عددٍ من الخُطط عن الحملة العسكرية المتوقعة ضدَّ العراق، وكان هذا التسريب متعمدًا من قبل البنتاغون في إطار خطة تضليل وإرباك للقيادات العراقية، وتشتيت جهودها؛ حتى تتفاجأ بما لم تتوقعه عند تنفيذ العملية[55].

---

[53] علاء محمد عبد الحفيظ، المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية: التجربة الأمريكية نموذجاً. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2005م، ص260.

[54] المرجع نفسه، ص260.

[55] إستبرق وهيب، المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق – تحليل مضمون مجلة نيوزويك – النسخة العربية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009م، ص114.

د- الرأي العام:

هو من أهمّ العوامل المؤثرة في صياغة القرار السياسي، وخاصة في مجال السياسة الخارجية، ولكي يكون دور الرأي العام فعَّالًا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، لا بدَّ من أن تكون هناك وسائل اتصال تقوم بعملية نقل آراء المجتمع المُعبِّر عن هذا الرأي لصُنَّاع القرار، ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ تنامي البُعد الإعلامي في العلاقات، حيث يلعب دورًا مهمًا في توجيه الرَّأي العام المحلي والدولي[56].

ويمكن إجمال أهمية الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية في النقاط الآتية[57]:

- يعتبر السياسيون وصناع القرار أنَّ وسائل الإعلام مصدرٌ مهمٌ لقياس الرأي العام؛ فهي تقوم بنقل آراء المفكِّرين والصُّحفيين، التي تعكس وجهات نظر جمهور النخبة، بالإضافة إلى عرض آراء المعارضة، وعامة الشعب حول القضايا المهمة.
- تعدُّ آراء النُّواب المنتخَبين ذات أهمية خاصة للحكومة؛ لكونها نظريًا تمثل الرأي العام الأمريكي بأكمله، ولكنه ليس ممثلًا بالكونغرس، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أنَّ آراء أعضاء الكونغرس عادةً ما تعكس معتقداتهم الشخصية، ووجهة نظر جمهور الناخبين في دائرتهم الانتخابية، وعلى وجه الخصوص مؤيدوهم من الأقلية النشطة سياسيًا.
- يُعد التأثير في الرأي العام من أهم أدوات جماعات الضغط للوصول إلى أهدافها.

المبحث الرابع: نفوذ المجمع الصناعي العسكري الأمريكي في الحياة السياسية الأمريكية

يعدُّ استخدام القوَّة المسلحة عنصرًا بارزًا في السياسة الخارجية الأمريكية، وفضلًا عن تبريراته العسكرية، فإنَّه ينطوي على حقيقة أخرى، مفادها؛ أنَّ هذه العمليات العسكرية تتطلب المزيد من الإنتاج العسكري والأسلحة؛ ما يصبُّ في مصلحة القطاع الصناعي العسكري، وقد كانت أحداث 11 سبتمبر فرصةً مناسبة للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي؛ لتوسيع دوره في الترويج لنظرية العدو الخارجي، مُستغلًا دعم الرئيس "بوش الابن"، والذي تصرَّف بحرِّية دون العودة للكونغرس في اتخاذ قرارات الحروب.

أولًا- نفوذ المجمع الصناعي العسكري الأمريكي:

يتمتع المجمع الصناعي العسكري الأمريكي بنفوذٍ واسعٍ على الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ويُمَرِّر الكونغرس سنويًا، وبصورةٍ روتينيةٍ، وبدون تأثُّر بالحزب صاحب الأغلبية في مجلسيه -النواب والشيوخ- ميزانيات الدفاع بدون نقاشات أو تحفُّظات ذات قيمة، وتعدُّ الميزانية العسكرية إحدى القضايا النادرة التي

---

[56] أحمد عارف الكفارنة، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، بغداد: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (25)، العدد (2)، 2009م، ص28.

[57] ياسين العيثاوي، مرجع سبق ذكره، ص240.

يتنافس فيها الحزبان على إرضاء البنتاغون. وتحكم الحسابات الانتخابية لأعضاء الكونغرس مواقفهم من المُخَصَّصات العسكرية، أو الإبقاء على قواعد عسكرية وعتادٍ لا حاجة لهما، ويضغط أعضاء الكونغرس للإبقاء على خطوط إنتاج المُدَرَّعات، والدَّبابات، والطائرات التي لم تعد هناك حاجة عملية لدى القوات الأميركية لاقتناء المزيد منها. ومن ناحية أخرى؛ تقوم ماكينة معقدة من شركات "اللوبي" بالضغط على أعضاء الكونغرس؛ للحفاظ على حجم ميزانية الدفاع، أو زيادتها. وإضافةً إلى شركات السلاح الكبرى – التي تسعى لمضاعفة تعاقداتها مع الحكومة الأميركية – تضمُّ مراكز بحثية مختلفة تدعم تضخم الميزانية العسكرية، وتدافع عن ذلك؛ فبدل الحديث عن انخفاض معدل التهديد للولايات المتحدة – مع احتفاظها بأقوى جيوش العالم وأكبر ميزانية عسكرية – يتمُّ التركيز على زيادة التهديدات، وارتفاع حجم المنافسة الاستراتيجية من الصين وروسيا، ومخاطر إيران وكوريا الشمالية، إضافة إلى التهديدات الإرهابية[58].

إنَّ سيطرة المجمع الصناعي العسكري تنبع من قدرته على اختراق معظم مكونات النظام السياسي، عن طريق الاستعانة بمنظمات اللوبي، إما عن طريق إنشائها، أو اختراق اللوبيات الموجودة، مثل: "اللوبي الصهيوني"، من خلال تقديم التبرُّعات والدعم، وأيضًا عن طريق شراء ذمم المسؤولين، وأعضاء الكونغرس الأمريكي، والدعم للحزبين الكبيرين في البلاد، كما أنه يمثل مركز ثقل اقتصادي وصناعي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فيما يحقق لها الرَّفاهية الاقتصادية بفضل توفير مناصب شُغل، وبالتالي يقضي على أزمات البطالة الحادة[59].

وعند الحديث عن المؤسسة العسكرية الأمريكية، فهي تشكل أكبر زبون لدى شركات إنتاج السلاح، التي تكوِّن المؤسسة الصناعية العسكرية، ومن هذه الحقيقة يوجد فهم لمعطيين أساسيين وهما[60]:

- الأول: باتَ دورُ الجيش الأمريكي خارج بلاده يُمثل محفِّزًا مهمًا للإنتاج الصناعي العسكري، ولعملية تصريف هذا الإنتاج في أسواق الجيوش الحليفة والمناطق الساخنة.
- الثاني: أنَّ قطاع التصنيع الحربي الأمريكي يعمل على توظيف مئات الألوف من الأمريكيين؛ ما يُسهم في تخفيف المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية الناتجة عن البطالة.

---

[58] محمد. المنشاوي، مأساة أفغانستان والمجمع الصناعي العسكري الأمريكي. موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.net/opinions/2021/8/24، 24 أغسطس 2021.

[59] مجموعة من الباحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م، ص104.

[60] أحمد زمراوي، الدولة العميقة التي لا يقدر عليها أحد.. كيف يسيطر لوبي شركات النفط والسلاح على القرار السياسي الأمريكي. عربي بوست، تاريخ الزيارة [18.07.2021] https://arabicpost.net/opinions/2021/01/24/، 2021.

وتنبع قوة المجمع الصناعي العسكري من الأرباح التي تحققها مبيعات الأسلحة حول العالم؛ الأمر الذي يستلزم إطالة أمد الحروب في العالم؛ كونها عاملًا مهمًا لتصريف الصناعة العسكرية، حيث تحتاج شركات الأسلحة لحروب طويلة الأمد، فلقد وصل الإنفاق العسكري الأمريكي المباشر وغير المباشر بحكم ضغط المجمع الصناعي العسكري إلى نصف تريليون دولار، بعد حملة الرئيس "بوش الابن" في الحرب على (الإرهاب)[61].

لقد أثَّرت سياسة الولايات المتحدة بعد 11 أيلول عام 2001م على صناعة الأسلحة الأمريكية عبر طريقتين، الطريقة الأولى مباشرة، عبر زيادة الطلب من وزارة الدفاع على الأسلحة؛ بسبب الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري لتمويل الحرب في العراق وأفغانستان؛ والطريقة الثانية غير مباشرة، عبر التأثير في صادرات السلاح، وقد سببت تلك السياسات موجةً قويةً من الطلب على سلع وخدمات من أجل متطلبات الأمن الداخلي الأمريكي.

كما استفادت شركات صناعة السلاح بشكلٍ واسعٍ من الزيادة الواضحة في الإنفاق الأمريكي على مُشتريات الأسلحة، وعلى البحث والتطوير. وكنتيجةٍ للتمويل الكبير للحرب في أفغانستان والعراق؛ ازداد الإنفاق الأمريكي على مُشتريات الأسلحة، وبالأسعار الحقيقية من 62 مليار دولار في السنة المالية لعام 2001م إلى 72 مليار دولار في السنة المالية لعام 2006م، كما ازداد الإنفاق على البحث والتطوير من 46 مليار في السنة المالية 2001م إلى 72 مليار دولار في السنة المالية 2006م[62].

ثانيًا- تأثير المجمع الصناعي العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية:

ساهم المجمع الصناعي العسكري الأمريكي والشركات المُتخصصة في تصنيع الأسلحة، في التأثير على صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ورسم وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تشكيل لوبي صناعي قوي يستطيع التحكُّم في النزاعات الدولية والإقليمية، والتأثير على اندلاع الحروب؛ من أجل تسويق الأسلحة المُخَزَّنة، والتي شارفت صلاحيتها على الانتهاء؛ لذلك استفادت هذه الشركات من الأزمات، والصراعات، والحروب التي خاضتها الولايات المتحدة اقتصاديًا.

لقد كانت الخصائص الرئيسة للمجمع الصناعي العسكري موجودة بالفعل عند صياغة أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، ومن خلال نظرةٍ موجزةٍ على الوضع الاجتماعي، والتكوين الطبقي لمجلس العلاقات الخارجية – الذي يتألف من أثرياء ومؤثرين مرتبطين بالشركات الصناعية

[61] مجموعة من الباحثين، مرجع سبق ذكره، ص141.

[62] إليزابث سكونز، وإيمون سوري، انتاج السلاح، الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م، ص530.

الكبرى والسياسيين – يظهر أنَّ الطبقة الحاكمة شكَّلت سياسات الحكومة الرئيسة "العمل من خلال المظلَّة المؤسسية للمجلس، وتقديم التبرير الفكري لإصلاحات السياسة الخارجية الكبرى، وربما لم يكن شكل المجمع الصناعي العسكري موجودًا في ذلك الوقت، أو تم إنشاؤه عن قصد، ولكن من الواضح أنَّه كانت هناك بالفعل نخبة في السلطة تستند إلى أكثر من ملكية رأس المال، وعلاقات قوية بين المجالات العسكرية والسياسية والشركات[63].

بعد الحرب العالمية الثانية؛ أدَّت الحرب الباردة إلى استقرار السياسة الخارجية للولايات المتحدة لأكثر من أربعين عامًا؛ لقد كان الوقت الذي قدَّم نفسه في أيدي MICC الأمريكية؛ لأنه لم يكن ليحصل أبدًا – كما يقولون – على طبق من الذهب. ومع زوالها؛ ظهر "فراغ في المبادئ التنظيمية للحكومة الوطنية"، حتى لو كان غير مقصودٍ، فإنَّ المجمع الصناعي العسكري كان وضعه جيدًا، وقد قوبلت اقتراحات تقليص الميزانية العسكرية بمعارضةٍ شرسةٍ، ومع ذلك فإنَّ تقليص النفقات العامة غير العسكرية، مع الحفاظ على مؤسسة عسكرية باهظة الثمن ثبت أنَّه من الصعب تبريره بفقدان التهديد السوفيتي المتصور؛ بحجة أنَّه لصالح الإنفاق العسكري التي تم استخدامها باستمرار، وهي أنه يعزز النمو الاقتصادي[64].

لقد أثبتت الدراسات أنَّ المجمع الصناعي العسكري الأمريكي Military–Industrial Complex يسعى دائمًا للضغط باستمرار على صانع السياسة الخارجية؛ من أجل زيادة الإنفاق العسكري، وقد أصبح ذا تأثيرٍ كبيرٍ في صُنع السياسة الأمنية الأمريكية الخارجية، خاصةً في ظل إدارة الرئيس "بوش" الابن، وخير مثال على ذلك: دوره في دفع هذه الإدارة لخوض حربها الشاملة على (الإرهاب)، التي كانت بدايتها بإعلان الحرب على أفغانستان، وكذلك حربها ضد العراق، وبالتالي فإنَّ الإنفاق الأمريكي كان دائمًا، وما زال من أكبر إنفاقات العالم في هذا المجال، وهذا راجع لاعتبارات عدة تتعلق بعظم دور هذه الدولة في الساحة الدولية[65]، كما تمَّ تمويل القوات العسكرية بأغلبيةٍ ساحقةٍ من قبل الحكومات الوطنية، والتي كانت تاريخيًا هدفًا لجهود الضغط من قبل البيروقراطيين في الوزارات ذات الصلة بالجيش، ومن قبل المشرعين من المناطق التي تحتوي على قواعد عسكرية أو مصانع تصنيع عسكرية رئيسية، ومن قبل ممثلي الشركات الخاصة المشاركة في الإنتاج من الأسلحة والذخائر، ونظرًا لأنَّ أهداف ومصالح هذه الجهات الفاعلة المختلفة تتطابق على نطاق واسع، فإنها تميل إلى دعم أنشطة بعضها البعض، وتشكيل علاقات متبادلة المنفعة – ما أطلق عليه بعض

---

[63] Hossein Zadeh, The political economy of U.S. militarism. New York: Palgrave Macmillan, 2006, p41.

[64]Bill Waddell, 'Limiting national interventionism in the United States: the warfare-welfare state as a restrictive government paradigm', Capital and class, Vol. 74, 2001, p133.

[65] ابتسام رمضاني، وصبرينة مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص15.

النقاد "المثلث الحديدي" بين المسؤولين الحكوميين، والمشرعين، والشركات الصناعية العسكرية –، وعلى سبيل المثال: قد يصوِّت المشرعون الذين يتلقون مساهمات الحملة من الشركات العسكرية لمنح التمويل للمشاريع التي تُشارك فيها الشركات، وقد تقوم الشركات العسكرية بتعيين مسؤولين سابقين في وزارة الدفاع كجماعات ضغط [66] .

لقد أضحى هذا اللوبي المتغلغل في دواليب السلطة في أمريكا يؤثّر على قرار السِّلم والحرب، كما يؤثر على تعيين المسؤولين في الحكومة، بالإضافة إلى ضغوطه حول ميزانية التسليح، وقد عرض الرئيس الأمريكي "جو بايدن" عام 2021م على الكونجرس الموافقة على ميزانية جديدة للدفاع، تُقدَّر بـ (753 مليار دولار)، وهو المُقترح الذي نالَ غضبَ العديد من المُحلِّلين والمراقبين، باعتباره استمرارًا لسياسة الإنفاق العسكري شديد الضخامة على حساب قطاعات أخرى، خصوصًا عندما نعرف أنَّ الولايات المتحدة تنفق حاليًا على ميزانية الدفاع أكثر ممَّا كانت تنفقه خلال حرب فيتنام، وجاء تبرير هذه الميزانية العسكرية الضخمة على لسان وزير الدفاع الأمريكي؛ من أجل ضمان تفوُّق عسكري على الصين وباقي المنافسين، لكنَّ الولايات المتحدة تنفق على ميزانية الدفاع أكثر ممَّا تُنْفقه العشر دول الكبرى على جيوشها مجتمعة (الصين، والهند، وروسيا، والسعودية، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والبرازيل)، وهذا رغم أن ستًّا من هذه الدول العشر تعدُّ حليفةً للولايات المتحدة، ويمكن تتبُّع بصمات المجمع الصناعي العسكري حتى في التعيينات الحكومية، وفي مناصب شديدة الحساسية؛ فحين اختار الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، الجنرال المتقاعد "لويد أوستن"؛ ليكون أوّل وزير دفاع أمريكي من أصل أفريقي، وفي الوقت الذي راحت وسائل الإعلام التقليدية تحتفي بهذا «الحدث التاريخي» بوصول شخص من الأقلِّيات إلى منصب بهذه الدرجة من الحساسيّة، فإن مراقبين قد سلَّطوا الضوء على تفصيل أهم من لون بشرته، وهي أن وزير الدفاع الأمريكي هذا كان عضوًا في مجلس إدارة شركة "رايثيون"، كبرى شركات الصناعة العسكرية، وقد حصل على 1.7 مليون دولار بعد مغادرته مجلس إدارة الشركة للانتقال إلى البنتاجون[67]، وجدير بالذكر أنَّ من أبرز أدوار المجمع الصناعي العسكري التي ظهرت في السياسة الخارجية الأمريكية في الحرب على العراق عام 2003م، وحتى عام 2009م؛ لتشكِّل تلك الفترة تحوُّلًا في المجتمعات العربية، وتعاملها مع الإدارة الأمريكية، وسياستها الخارجية.

[66] Barry Smart, op cit., p . 6.

[67] يوسف كامل، «خطر على الديمقراطية في أمريكا».. ما هو المجمع الصناعي العسكري؟ ساسة بوست، https://www.sasapost.com/industrial-military-complex.2021 /

النتائج

في الختام، خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

1. يتبين أن المجمع الصناعي العسكري الأمريكي لا يعمل فقط كقطاع اقتصادي، بل كمؤسسة مؤثرة تمتد جذورها في النظام السياسي، مما يجعل من الصعب فصل اعتبارات الأمن القومي عن المصالح الاقتصادية؛ مما يؤدي إلى انحراف السياسة الخارجية الأمريكية عن مبادئها المعلنة، وتحويلها إلى أداة لتحقيق مصالح نخبة ضيقة تهيمن على صناعة القرار.
2. سَعَت الولايات المتحدة الأمريكية دومًا لفرض سيطرتها، وبسط نفوذها في العالم، ولذلك؛ اهتمت اهتمامًا بالغًا بسياستها الخارجية، وحرصت على أن تكون السياسة الخارجية مدعومةً بالعديد من العناصر، والعوامل المؤثرة، والأدوات المغرية؛ كالمساعدات الخارجية، سواء كانت سياسيةً، أو عسكريةً، أو اقتصاديةً، أو أمنيةً.
3. تمتاز السياسة الخارجية الأمريكية بالمرونة التي تتغير بناءً على المعلومات المتوفرة، وتتغير أحيانًا بناءً على طبيعة مؤسسة الرئاسة والحزب الذي يشكلها، فإذا كان الرئيس يتبع للحزب الجمهوري، فغالبًا ما تمتاز السياسة الخارجية بنزعةٍ تدخُّليةٍ في شؤون الدول، على عكس إذا كان الرَّئيس من الحزب الديمقراطي؛ فغالبًا ما تمتاز السياسة الخارجية بنزعةٍ انعزاليةٍ، وإن كان كلٌّ منهم يتبنَّى سياسة التدخُّل في شؤون الدول.
4. يعد المجمع الصناعي العسكري الأمريكي إحدى أدوات رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية؛ لما له من دور ضاغط على جميع مستويات الإدارة الأمريكية.
5. يتكون المجمع الصناعي العسكري الأمريكي من كبار العسكريين في المؤسسة العسكرية الأمريكية، وكبريات شركات صناعة السلاح، ويضم التحالف كلًا من وزارة الدفاع، وبعض جماعات المصالح في الكونغرس، وشركات صناعات الأسلحة.
6. ينبع نفوذ المجمع الصناعي العسكري الأمريكي من قدرته على اختراق معظم مكونات النظام السياسي عن طريق الاستعانة بمنظمات اللوبي، إما عن طريق إنشائها، أو اختراق اللوبيات الموجودة مثل: "اللوبي الصهيوني"، وعن طريق شراء ذمم المسؤولين، وأعضاء الكونغرس الأمريكي، والدعم للحزبين الكبيرين في البلاد، كما أنَّه يمثل مركز ثقل اقتصادي وصناعي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.
7. ساهم المجمع الصناعي العسكري الأمريكي في التأثير على صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ورسم وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تشكيل لوبي صناعي قوي يستطيع التحكم في النزاعات الدولية والإقليمية، والتأثير على اندلاع الحروب.

المراجع

1. ابتسام رمضاني، وصبرينة مخلوفي، دور المركب العسكري الصناعي الأمريكي في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية 2000م – 2010م، 2012م.
2. أحمد النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.
3. أحمد زمراوي، الدولة العميقة التي لا يقدر عليها أحد.. كيف يسيطر لوبي شركات النفط والسلاح على القرار السياسي الأمريكي. عربي بوست، تاريخ الزيارة [18.07.2021] https://arabicpost.net/opinions/2021/01/24/، 2021.
4. مجموعة من الباحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.
5. أحمد صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية. بيروت: مركز باحث للدراسات، 2011.
6. مداني ليلة، البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد (4)، 2014.
7. أحمد عارف الكفارنة، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، بغداد: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (25)، العدد (2)، 2009م.
8. إستبرق وهيب، المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق – تحليل مضمون مجلة نيوزويك – النسخة العربية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009م.
9. إليزابث سكونز، وإيمون سوري، انتاج السلاح، الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م.
10. بسمة نامق، مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي، العراق: جامعة القادسية، 2009.
11. جاسم مصحب، العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية، العراق: جامعة بغداد. مجلة دراسات دولية، العدد (64–65)، 2016م.

12. جون ميرشايمر، وستيفن والت، "اللوبي الإسرائيلي" والسياسة الخارجية الأمريكية. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (17)، العدد (66)، 2006م.
13. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي. القاهرة: دار الموقف العربي، 1986م.
14. حنان رزايقة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما: 2008م – 2016م، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2018.
15. خليل أندراوس، "اللوبي الصهيوني" وسياسات الولايات المتحدة الخارجية. جريدة الاتحاد. http://alittihad44.com/mulhaq/، 2021م.
16. راندا عبد الحميد، بحث حول المنهج الوصفي التحليلي، موقع مقال، 2020.
17. رنا خلف، المقوم التكنولوجي وأثره في السياسة الأمريكية، العراق: جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية. العدد (50)، 2015م.
18. رياض حمدوش، دور العامل الديني في السياسة الخارجية للقوى الكبرى، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية. العدد (33)، 2010م.
19. سعد شلبي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013م.
20. سلافة الزغبي، فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية. الباحث الإعلامي. العدد (8)، 2010م.
21. سلمان حسين. (2009م)، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي. مجلة المستنصرية العربية والدولية. العدد (27)، 2009م.
22. سني أمين، نظرة عامة حول المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، https://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-1273.htm، 2008.
23. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001م الإشكالية الفردية والإستراتيجية. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004م.
24. شفيق مقار، المسيحية والتوراة: بحث في الجذور الدينية لصراع الشرق الأوسط. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1992م.

25. عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
26. علاء محمد عبد الحفيظ، المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية: التجربة الأمريكية نموذجاً. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2005م.
27. فريمان سام- بيرلو، إنتاج الأسلحة. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
28. محمد أبو غنيم، دور المؤسسة الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين. رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى، فلسطين، 2013م.
29. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1982م.
30. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998م.
31. محمد المنشاوي، مأساة أفغانستان والمجمع الصناعي العسكري الأمريكي. موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.net/opinions/2021/8/24، 24 أغسطس 2021.
32. محمود شرقي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق: 1990م – 2009م، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007م.
33. مركز الجزيرة للدراسات، "ثاد" صائد صواريخ باليستية نشرته أمريكا في الشرق الأوسط. https://www.aljazeera.net/encyclopedia، 2024.
34. موسى الغول، تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جورج بوش تجاه منطقة الشرق الأوسط. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2011م.
35. ياسين العيثاوي، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016م.
36. يوسف الطويل، حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى. بيروت: مكتبة حسن العصرية.
37. يوسف كامل، «خطر على الديمقراطية في أمريكا».. ما هو المجمع الصناعي العسكري؟ ساسة بوست، 2021. https://www.sasapost.com/industrial-military-complex/
38. الجزيرة، تعرف على أكبر 25 شركة مصنّعة للأسلحة في العالم: موقع إلكتروني، 2020.

39. العربية. (2024). القوى الاقتصادية الكبرى لعام 2024.. أمريكا في المقدمة. .https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories

1. Adrian Kuah, Re- Conceptualizing the Military- Industrial Complex: A General Systems Theory Approach, Nan yang Technological University, Singapore, 2005.
2. As Bojang, The Study of Foreign Policy in International Relations. Journal of Political Sciences and Public Affairs. Vol. 6. No. 4. 2018.
3. Barry Smart, military-industrial complexities, university research, and neoliberal economy: sociology, university of Portsmouth, 2016.
4. Bill Waddell, 'Limiting national interventionism in the United States: the warfare-welfare state as a restrictive government paradigm', Capital and class, Vol. 74, 2001.
5. Dunne, Paul (2011). The Changing Military Industrial Complex, University of the West of England, Bristol and University of Cape Town, 2011.
6. Hossein Zadeh, The political economy of U.S. militarism. New York: Palgrave Macmillan, 2006, p41.
7. Omar Abu Arquob. The engineering of consent: analysis of the Israel lobby's facebook discourse in the U S: north Cyprus, Eastern Mediterranean University, 2019.
8. Rachel Weber, Military- Industrial Complex. https://www.britannica.com/topic/military-industrial-complex, 2016.
9. U.S. Department of State. Alphabetical List of Bureaus and Offices https://web.archive.org/web/20200110210722/https://2009-2017.state.gov/r/pa/ei/rls/dos/1718.htm, 2016.